تحرك عاجل

محامية معتقلة معرضة للخطر وسط تفشي وباء فيروس كوفيد-19

يساور أقرباء مدافعة حقوق الإنسان الناشطة ماهينور المصري بواعث القلق بشأن سلامتها، وسط المخاوف إزاء التفشي المحتمل لفيروس كوفيد-19 داخل السجون المصرية؛ إذ تُحتجز بصورة غير قانونية في سجن النساء بالقناطر. ووردت آخر المعلومات عن ماهينور لأفراد أسرتها من معتقلة سابقة تم الإفراج عنها في 20 مارس/آذار 2020.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

في 10 مارس/آذار 2020، علَّقت السلطات المصرية كافة الزيارات إلى السجون، كتدبير وقائي لمنع تفشي فيروس كوفيد-19، إلا أنها لم تقدم وسائل بديلة ومنتظمة تتيح التواصل بين المحتجزين وأسرهم ومحاميهم، مثل المكالمات الهاتفية نصف الشهرية، كما هو منصوص عليه في القانون المصري.

وسُمح لبعض السجناء بتبادل رسائل مكتوبة مع أقربائهم، لكن لم يُتَح ذلك للجميع. ولم تسمح سلطات سجن النساء في القناطر ***لماهينور المصري*** *ببعث رسائل إلى أسرتها، ما يثير المخاوف بشأن سلامتها، في ظل احتمالية تفشي فيروس كوفيد-19 داخل السجن. ووردت آخر معلومات عن ماهينور لذويها في 20 مارس/آذار 2020، حين أخبرتهم معتقلة سابقة أُفرج عنها بأن حالتها الصحية على ما يُرام.*

وسمحت سلطات سجن النساء في القناطر، بدءًا من 12 أبريل/نيسان 2020، لأغلب السجينات، ومن بينهن ماهينور، بتلقي الملابس والأطعمة والمطهرات والرسائل و وجبة ساخنة من ذويهن أسبوعيًا.

وجُدد حبس ماهينور احتياطيًا لـ 45 يومًا إضافيين، في آخر مرة في 20 فبراير/شباط 2020. وعلَّقت وزارة العدل المصرية جميع الجلسات أمام المحاكم منذ 15 مارس/آذار 2020، كتدبير وقائي لمنع انتشار فيروس كوفيد-19. وبالتالي، لا يُنقل المحتجزون، بما فيهم ماهينور، لحضور جلسات محاكمتهم أو جلسات تجديد حبسهم.

وتعتبر منظمة العفو الدولية ماهينور المصري سجينة رأي اعتُقلت لمجرد عملها السلمي في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ومن ثَمَّ، نطالبكم أن تُفرجوا عن ماهينور المصري، على الفور ودون قيد شرط، وأن تُسقطوا كافة التهم الموجهة ضدها. ونحثكم على أن تعملوا على توفير الوسائل لها كي تتواصل مع أسرتها ومحاميها بانتظام، ريثما يُفرج عنها. وأخيرًا، نحث السلطات المصرية على أن تُفرج، على الفور ودون أي شرط أو قيد، عن كل من اعتُقلوا لممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع بسلمية، وعلى أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية صحة كافة السجناء، في ظل تفشي وباء فيروس كوفيد-19.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

في 22 سبتمبر/أيلول 2019، اعتقل ضباط أمن، يرتدون الزي المدني، ماهينور المصري. واستجوبتها لاحقًا نيابة أمن الدولة العليا على خلفية تهم لا تستند إلى أي أساس، وتضمنت "مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها" و"نشر أخبار وبيانات كاذبة". وتتعلق هذه التهم بمشاركة ماهينور في احتجاجات اندلعت في مارس/آذار 2019، على خلفية حادث قطار دام بالقاهرة، أسفر عن مقتل 25 شخصًا وإصابة العشرات الآخرين. وأمرت النيابة، بعد ذلك، بحبسها في سجن النساء بالقناطر، إلى حين استكمال التحقيقات.

وجاء اعتقال ماهينور المصري في ضوء أكبر موجة من الاعتقالات منذ 2014. واندلعت احتجاجات متفرقة في مختلف المدن المصرية، في 20 و21 سبتمبر/أيلول 2019، وطالب المحتجون الرئيس عبد الفتاح السيسي بالاستقالة من منصبه. ويُعتقَد أن اندلاع الاحتجاجات جاء على إثر مزاعم الفساد التي نشرها المقاول السابق بالجيش محمد علي؛ حيث اتهم قادة الجيش والرئيس بإهدار المال العام على بناء عقارات فخمة. ووثقت منظمة العفو الدولية اعتقال 76 شخصًا فيما يتعلق بالاحتجاجات بين 20 و29 سبتمبر/أيلول 2019 في ست مدن. كما وثق محامون حقوقيون يعملون مع منظمات غير حكومية، من بينها "المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" و"المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، اعتقال ما لا يقل عن 2300 شخصٍ. ووفقًا لما ذكره محامون، أُفرج عن عشرات المعتقلين دون استجوابهم، لكن لا يزال العديد الآخرون قيد الاحتجاز. وطالت موجة الاعتقالات صحفيين ومحامين حقوقيين ونشطاء ومحتجين وشخصيات سياسية؛ لإسكات أصوات المنتقدين، وردع أي محاولة لتنظيم المزيد من الاحتجاجات. كما أضافت الحكومة، لفترة مؤقتة، موقع قناة هيئة الإذاعة البريطانية الإخبارية (BBC News) وموقع قناة الحرة إلى قائمة شملت مئات المواقع الإلكترونية الأخرى التي حُجِبت في مصر، وعطلت تطبيقات المراسلة عبر الإنترنت لعرقلة تنظيم المزيد من الاحتجاجات.

وماهينور محامية حقوقية بارزة في الإسكندرية، حيث لعبت دورًا مهمًا في الدفاع عن حقوق العمال والمرأة واللاجئين. وقد اعتُقلت وأفرج عنها عدة مرات منذ 2014؛ على خلفية أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، أو ممارستها المشروعة لحقها في حرية التعبير والتجمع. وفازت بجائزة لودفيج ترارِيو لحقوق الإنسان التي تُمنح كل عام لمحامٍ يعمل في مضمار الدفاع عن حقوق الإنسان، أثناء اعتقالها في 2014 بسبب ممارسة حقها في حرية التجمع.

و في فبراير/شباط 2015، حُكم على ماهينور المصري بالسجن لمدة عامين، ثُم خُفِفت مدة الحكم بعد الاستئناف إلى عام واحد وثلاثة أشهر. وأُدينت بتهم "التظاهر دون تصريح" و"إتلاف ممتلكات الشرطة" و"الاعتداء على قوات الأمن" و"تهديد الأمن العام". ووُجهت إليها هذه التهم، لمشاركتها في احتجاج أمام قسم شرطة الرمل بالإسكندرية، في 29 مارس/آذار 2013؛ تضامنًا مع محامين اعتُقلوا واستُجوبوا داخل قسم الشرطة، واتهموا ضباط شرطة بالاعتداء عليهم لفظيًا وبدنيًا. وأُفرج عن ماهينور المصري من السجن، في 13 أغسطس/آب 2016، بعدما قضت مدة الحكم بالكامل.

وشاركت ماهينور المصري ومعتصم مدحت والنشطاء أسماء نعيم ووليد العمري وزياد أبو الفضل في مظاهرة بالإسكندرية، في 14 يونيو/حزيران 2017، للاحتجاج على قرار الحكومة المصرية بالتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية. وأمرت محكمة جنح المنتزه في الإسكندرية في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بحبس ماهينور المصري ومعتصم مدحت احتياطيًا. وحكمت المحكمة ذاتها، في 30 ديسمبر/كانون الأول 2017، عليهما بالسجن لمدة عامين؛ بتهمتي "المشاركة في مظاهرة غير مصرح بها" و"استعراض القوة"، وحكمت غيابيًا على النشطاء الثلاثة الآخرين بالسجن لمدة ثلاثة أعوامٍ، إلا أن محكمة جنح مستأنف المنتزه برأت ماهينور ومعتصم من كافة التهم الموجهة إليهما في 13 يناير/كانون الثاني 2018.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 يونيو/حزيران 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: ماهينور المصري (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1140/2019/ar/